1133.2 مليار ريال قيمة أنشطة التجارة الداخلية

تقرير / أحمد الطيار

تراجعت قيمة إنتاج أنشطة التجارة الداخلية في اليمن إلى 1133 مليارا و278 مليون ريال مقارنة بـ 1290 مليارا و441 مليون ريال في 2010م ،وشهدت انخفاضا بنسبة 12% على الأقل لأول مرة منذ عدة أعوام .

وقالت نتائج مسح التجارة الداخلية للعام 2011م الصادرة حديثا من الجهاز المركزي للإحصاء: إن أنشطة التجارة الداخلية تراجعت بمقدار 157 مليارا و163 مليون ريال خلال عام الأمر الذي يعني فقدان العديد من رجال الأعمال لمستوى كبير من قيمة أنشطتهم .

وحسب خبراء اقتصاد استطلعت "الثورة" آراءهم فإن هذا أول تراجع تشهده أنشطة التجارة الداخلية خلال هذا العقد ويعتقد أن السبب الرئيسي فيه يعود إلى الأزمة السياسة التي عصفت بالبلاد خلال عام 2011م وترافقت مع توقف الأعمال التجارية وارتفاع تكاليف الوقود وتوقف ضخ أنبوب النفط إضافة إلى أعمال التقطعات القبلية والإرهاب الذي شل حركة تجارة محافظات عدة ابرزها أبين وشبوة وهو ما أثر سلبا على نمو أنشطة هذه التجارة ودفع بالمستثمرين للتخلي عن الاستثمار في اليمن.

وتستوعب أنشطة التجارة الداخلية اكثر من 321 الف عامل يعملون في 205 آلاف منشأة تجارية في جميع أنحاء الجمهورية.

وتقول البيانات: إن أنشطة التجارة الداخلية حققت قيمة مضافة بمبلغ 865 مليارا و273 مليون ريال أما استهلاكها الوسيط فبلغ 268 مليارا و5ملايين ريال.

وتصدرت تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية والمنزلية باستثناء المركبات حسب النتائج- المرتبة الأولى في هذه الأنشطة وبلغ إنتاجها 739 مليارا و715 مليون ريال ،فيما بلغت قيمتها المضافة 534 مليارا و769 مليون ريال أما العمالة فيها فتصل إلى 236 الفا يعملون في 171 الف منشأة .

وحققت أنشطة بيع وصيانة المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وبيع الوقود بالتجزئة إنتاجا بقيمة 220 مليارا و962 مليون ريال ويعمل بها 51 الف عامل ضمن نشاط في 23.5 الف منشآة .

ويعتبر إصلاح وصيانة المركبات ذات المحركات بنداً مهما في أنشطة التجارة الداخلية حيث حقق إنتاجا بقيمة 72 مليارا و190 مليون ريال فيما بلغ الاستهلاك الوسيط 17 مليارا و32 مليونا ريال أما القيمة المضافة فقد بلغت 55 مليارا و157 مليون ريال.

وحققت تجارة الجملة إنتاجا بقيمة 172مليارا و600 مليون ريال فيما بلغ الاستهلاك الوسيط 33 مليارا و322 مليون ريال وبلغت القيمة المضافة المحققة 139 مليارا و277 مليون ريال.

وتشير البيانات إلى أن تجارة الجملة على أساس عقد ونظير لوحدها حققت إنتاجا بقيمة 37 مليارا و677 مليون ريال فيما استهلاكها الوسيط 4 مليارات و921 مليون ريال أما القيمة المضافة فقد بلغت 32مليارا و756 مليون ريال.

وتوضح النتائج أن صيانة المركبات حققت إنتاجا بقيمة 77 مليارا و836 مليون ريال فيما حققت صيانة الدراجات النارية 739 مليونا و992 الف ريال أما صيانة وإصلاح السلع الشخصية والمنزلية فبلغ إنتاجها 10 مليارات و627 مليون ريال.

وفي تجارة التجزئة بينت النتائج أن بيع المركبات ذات المحركات حقق إنتاجا بقيمة 5 مليارات و527 مليون ريال أما تجارة التجزئة في قطع الغيار للمركبات والمحركات فبلغت 25 مليارا و969 مليون ريال فيما حققت تجارة التجزئة في قطع غيار التشليح مليارين و373 مليون ريال كما حقق بيع الدراجات النارية 195 مليون ريال وبيع قطع غيارها حقق ملياراً و5 ملايين ريال فيما حققت نشاط بيع الوقود بالتجزئة 244 مليارا و493 مليون ريال .

وحققت تجارة التجزئة في المتاجر المتخصصة 506 مليارات و342 مليون ريال أما البيع بالتجزئة للأغذية والمشروبات فحققت 105 مليارات و559 مليون ريال وبيع السلع الجديدة في المتاجر المتخصصة 638 مليارات و708 ملايين ريال والبيع بالتجزئة للسلع المستعلمة بقيمة 3 مليارات و148 مليون ريال أما تجارة التجزئة خارج المتاجر فحققت 179 مليارا و473 مليون ريال.

الصادرات اليمنية تتراجع بمقدار 9.3 مليار ريال في 2012م

/أحمد حسن

تراجعت الصادرات اليمنية العام الماضي 2012م بمقدار 9 مليارات و299مليون ريال مقارنة بالعام 2011م فيما اسهم القطاع العام بـ75.91% في حجم هذه الصادرات .

وبين أحدث مؤشرات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حديثا أن الصادرات اليمنية تراجعت من تريليون و 523 مليارا و816 مليون ريال في 2011م إلى تريليون و514مليارا و516 مليون ريال في 2012م.

موضحا أن القطاع الخاص الأجنبي حل في المرتبة الثانية في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات اليمنية بنسبة 30.92% حيث بلغت قيمة صادراته 468 مليارا و342 مليون ريال .

وسيطر القطاع العام اليمني على الجزء الأكبر في التصدير للخارج حيث بلغت مساهمته 73.45% وبلغت قيمة مساهمته 877 مليارا و89 مليون ريال .

وتقول البيانات: إن القطاع الخاص المحلي اسهم بـ10.10% من الصادرات وبلغت قيمة مساهمته 152 مليارا و956 مليون ريال فيما اسهم القطاع المختلط بـ0.13% وبلغت قيمتها مليارين و22مليون ريال فقط أما القطاع الخاص المشترك فأسهم بـ4 مليارات و246 مليون ريال، كما أن إسهام القطاع التعاوني في الصادرات وصل الى8 مليارات و505 ملايين ريال.

وبحسب استخدام المواد تبين البيانات أن الصادرات الوسيطة شكلت نسبة 94.01% وبلغت قيمتها تريليون و383مليارا و584 مليون ريال فيما بلت نسبة الصادرات الاستهلاكية 5.98% بقيمة 87 مليارا و943 مليون ريال والرأسمالية 225 مليون ريال .

وبحسب طبيعة المواد فشكلت المواد الخام نسبة 80.5% من الصادرات اليمنية بقيمة تريليون و185 مليارا و12 مليون ريال يليها المصنعة وبلغت نسبتها 15.39% وبقيمة 226 مليارا و471 مليون ريال أما نصف المصنعة فبلغت نسبتها 4.10% بقيمة 60 مليارا و270 مليون ريال.

نفقات الحجاج تهبط 31% هذا الموسم

كشفت دراسة اقتصادية أن مُعدّل إنفاق الحجّاج في العام الجاري سجل هبوطا حادا بلغ 31%، حيث بلغت مُعدّلات الإنفاق نحو 18 مليار ريال على جميع القطاعات العاملة في الحج، مقارنة بنحو 26 مليارا أنفقها الحجّاج في العام الماضي.

وأضافت الدراسة التي نشرتها العربية نت امس إن تطبيق "إجراءات صارمة" لتحديد أعداد حجّاج الداخل والخارج، بسبب المشاريع التطويرية في العاصمة المقدسة؛ أدى إلى انخفاض أعداد الحجّاج إلى أقل من النسب المُحدّدة، وأثر سلبا في إنفاق الحجّاج بسبب ارتباط إجمالي الإنفاق بأعداد الحجّاج، بحسب "الاقتصادية"، السعودية.

وقال أستاذ الاقتصاد بجامعة أم القرى، الدكتور عابد العبدلي، والمختص باقتصاديات الحج، والذي أجرى الدراسة: إن الانخفاض في الإنفاق الإجمالي انعكس مباشرة بنفس النسب على عوائد قطاعات الحج.

ونتيجة للإجراءات الاحتياطية التي اتخذتها السعودية للحفاظ على سلامة الحجّاج، ولإيجاد مشاريع مستقبلية قادرة على استيعاب أعداد أكبر؛ انخفض عدد حجّاج الخارج 21 %، وأدى إلى انخفاض الإنفاق الإجمالي من 19.3 مليار ريال في العام الماضي إلى 15.2 مليار ريال، أي بنسبة 21.2%.

بينما انخفض حجّاج الداخل بنحو 57%، وأدى هذا إلى انخفاض إنفاقهم من 6.9 مليار إلى 2.9 مليار، أي بنسبة 58%.

وتقول الدراسة: إن أعلى إنفاق للحجّاج كان في عام 2012م، حيث تجاوز 26 مليار ريال بسبب عدد الحجّاج الكبير في ذلك العام، بينما هبط الإنفاق بشكل حاد هذا العام إلى نحو 18 مليارا، بانخفاض يُقدّر بـ31%.

وإنفاق الحجّاج القادمين من الخارج يتجاوز نظرائهم في الداخل، ما يدل على أهميتهم في إجمالي الإنفاق وفقا للدراسة، وقالت: يُلاحظ في هذا الموسم تصاعد الأسعار ولا سيما في قطاع الإسكان لتعويض انخفاض عدد الحجّاج.

وتوقعت الدراسة أن يكون هناك انخفاض ملحوظ في عوائد الحج، بسبب انخفاض أعداد الحجّاج من الخارج والدخل حسب نسب التخفيض المعلنة.

الدين الأميركي يقفز فوق 17 تريليون دولار لأول مرة في التاريخ

واشنطن ـ سبأ

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية يوم أمس الأول أن الدين الأميركي قفز فوق 17 تريليون دولار لأول مرة في التاريخ.

ووصل إجمالي الدين الأميركي بعد انتهاء أعمال يوم الخميس، وبعد أن رفع الكونجرس الأميركي سقف الدين، إلى 17.075 تريليون دولار.

وفي يوم الأربعاء الماضي، بلغ حجم الدين 16.7 تريليون دولار، وهو رقم ظل ثابتاً بعد أن استخدم وزير الخزانة، جاكوب ليو، تدابير صارمة كي يبقيه تحت هذا الحد منذ مايو الماضي.

وبعد أسابيع من الجمود وتعطل العديد من الأجهزة الحكومية في الولايات المتحدة، وافق الكونجرس يوم الأربعاء الماضي على رفع سقف الدين حتى السابع من فبراير المقبل، حيث ستستأنف المعركة مرة أخرى، إلا إذا توصل الجمهوريون والديمقراطيون إلى اتفاق قبل ذلك التاريخ.

صافي الأرباح لشركة «جي دي» لتنمية الطاقة ترتفع 110 %

بكين /

أعلنت شركة جي دي لتنمية الطاقة، شركة فرعية لمجموعة قوهديان العملاقة للطاقة المملوكة للدولة في الصين، أمس السبت أن صافي أرباحها نما 110.21% عن العام السابق إلى 4.94 مليار يوان (803.75 مليون دولار أميركي) في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي.

وذكرت الشركة في بيان إلى بورصة شانغهاي إن إيرادات الأعمال لها بلغت 43.81 مليار يوان خلال الفترة بين شهري يناير وسبتمبر، بزيادة 7.42% على أساس سنوي، وارتفعت الأرباح للسهم الواحد 88.16% إلى 0.286 يوان.

وقالت الشركة: إن الزيادة الحادة في صافي الأرباح رجعت إلى الانخفاض في تكاليف توليد الطاقة واستمرار انخفاض أسعار الفحم في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي.

وبلغ إجمالي توليد الطاقة للشركة 125.05 كيلوواط ساعة في الأشهر التسعة الأولى بزيادة 7.48% على أساس سنوي.

وأغلقت أسعار سهم الشركة مستقرة عند 2.36 يوان في بورصة شانغهاي يوم أمس الأول .

القمح الأميركي يرتفع 2%

الثورة/وكالات

قفزت أسعار القمح الأميركي أكثر من 2% متجاوزة سبعة دولارات للبوشل للمرة الأولى منذ يونيو بعدما عززت تنبؤات بإنتاج أقل من المتوقع في الارجنتين التفاؤل بشأن آفاق الطلب على الإمدادات الأميركية.

واقتفت اسعار العقود الآجلة للذرة حسب" رويترز" إثر القمح لتلامس أعلى مستوى في نحو عشرة أيام. وحصلت أسعار الحبوب على دعم أيضا من انخفاض الدولار الأميركي إذ أن ذلك يجعل السلع المسعرة بالعملة الأميركية أكثر جاذبية للمستوردين.

لكن المكاسب كانت محدودة مع استمرار حصاد الذرة والصويا في الولايات المتحدة.

وزادت البرازيل مشترياتها من القمح الأميركي بعدما دمر الصقيع محاصيل في الارجنتين المصدر التقليدي لأغلب واردات البرازيل من القمح.

وارتفعت أسعار عقود القمح الأميركي تسليم ديسمبر 16-16.25 سنت إلى 7.02-7.25دولار للبوشل في مجلس شيكاجو للتجارة متجهة لأكبر مكسب يومي منذ أواخر أغسطس ،وزادت عقود الذرة سنتا واحدا إلى 4.44 دولار للبوشل بعدما ارتفعت في وقت سابق إلى 4.47-4.75 دولار.

وفي أوروبا ارتفع سعر قمح الطحين تسليم نوفمبر في باريس2% إلى 203.50 يورو للطن بعدما سجل في وقت سابق أعلى مستوى منذ العاشر من يونيو.